الجمعية البحرينية للشفافية
Bahrain Transparency Society

ورقة حول دور المنظمات الأهلية
في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
مقدمة لورشة العمل التي تقيمها وزارة الخارجية - البحرين

دور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز وتطوير حقوق الأنسان

الثلاثاء الموافق 13 أكتوبر 2020

أشكر وزارة الخارجية على هذه الجهود وعلى هذه الدعوة في اقامة هذا اللقاء، وأأمل ان تستمر مثل هذه الاجتماعات. كما أتمنى أن نتمكن من الإطلاع على الخطة الوطنية لحقوق الأنسان قبل اعتمادها بشكلها النهائي لربما تكون لدينا ملاحظات يمكن الاستفاذة منها.

مقدمة:

ينص الهدف ١٧ الغاية ١٧ — من أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على ' تشجيع وتعزيز الشراكات العامة بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد". كما تنص أغلب الاتفاقيات الأممية على أهمية المشاركة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. ولكي تتمكن هذه المنظمات من القيام بالدور المطلوب منها يتطلب ذلك توفير البيئة المواتية التي تساعد على تفعيل الشراكة بين الاطراف ذوي المصلحة وعلى الأخص هاذين الطرفين، ولن يتأتي ذلك إلا بإعتراف الجانب الحكومي بأهمية هذه الشراكة وتفعيلها بشكل حقيقي من خلال توفير البيئة التمكينية لهذه المنظمات وتشجيعها ومشاركتها، بشكل فعال من خلال توفير الموارد اللازمة وأهمها الموارد المالية وتوفير المعلومات التي تساعدها على إعداد التقارير اللازمة.

في مملكة البحرين فقد بلغ عدد منظمات المجتمع المدني ما يزيد عن ٦٤١ جمعية في جميع التخصصات والأنشطة. و يمكن ان تساهم بعض هذه الجمعيات بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما اذا منحت الفرصة وتوفير البيئة المناسبة لعملها. ونظرا للدور الذي تبذله منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سأتطرق لبعض انشطة الجمعيات التي ساهمت في تحقيق هذه الاهداف.

دور بعض منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١. الاتحادات العمالية.

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، أحد المنظمات التي تعتبر اهداف التنمية المستدامة جزء من استراتيجية عملها وعلى الأخص (الهدف الثامن، والذي ينص على: العمل اللائق ونمو الإقتصاد). بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين. ولتحقيق ذلك قام الاتحاد العام كشريك مع الحكومة و اصحاب العمل باعتماد برنامج العمل اللائق للبحرين المعتمد من منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٠م، كما عمل على تصديق الحكومة على الاتفاقيتين الدوليتين ٨٧ و ٩٨ المعنيتين بحرية التنظيم النقابي و المفاوضات الجماعية لضمان الحريات الأساسية للحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج الثلاثة ويعمل الاتحاد بشكل مستمر على تحقيق المساواة بين العمال بغض النظر عن الجنس او اللون وبدون أي تمييز، كما يعمل على تحقيق الهدف الخامس في مجال الأعمال وهو المتعلق بالمساواة بين الجنسين من خلال تكثيف الجهود لرفع أي تمييز في العمل بين الجنسين.

٢. الاتحاد النسائي، والجمعيات النسائية.

تعتبر الحركة النسوية في البحرين من انشط الحركات النسوية العربية، وتعمل الجمعيات والاتحاد النسائي في نشر ثقافة تمكين المراة والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس، والذي ينص على: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات). و قد بلغ عدد الجمعيات النسائية حتى ٢٠١٩م ما يصل إلى ٢٢ جمعية، ولعبت هذه الجمعيات دورا واضحاً في مسيرة عمل منظمات المجتمع المدني وعلى سبيل المثال جمعية النهضة التي ترجمة بعض أهداف التنمية ضمن برامجها الفعلية. من خلال مكتب دعم المرأة المعيلة حيث بلغ من يتلقى الدعم ٤٠٥ امرأة معيلة تم ادماجهن ضمن مشاريع تتناسب و قدراتهن لأجل تحسين و زيادة دخل الاسرة وكما تعمل الجمعية على تحسين جودة الحياة النفسية للنساء المتضررات من العنف من خلال تقديم الدعم لهم في مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري التابع للجمعية.

وجاء تأسيس الاتحاد النسائي في العام ٢٠٠٦ وتبنيه وباقي الجمعيات النسائية للقضايا المتعلقة بالمساواة الجندرية وحقوق المرأة في منح أبنائها جنسيتها والغاء بعض المواد القانونية. ويعتبر الاتحاد النسائي أحد الشركاء الأساسيين مع المجلس الأعلى للمرأة في عدة برامج لتطوير بيئة المرأة الهادف إلى بناء قدرات المرأة وتطوير الخدمات التي تقدم لها بشكل عام. وفي ظل جائحة كورونا شارك الاتحاد النسائي في عمل توعية حول الجائحة للأسرة البحرينية عبر وسائل الفضاء الالكتروني، كما قام بحملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية المجتمع بظروف المرأة العاملة الأجنبية وكيفية مساندتها. كما عمل الاتحاد على إعداد تقريره حول ' السيداو" الذي تأجلت مناقشته إلى يونيو ٢٠٢٠، ثم إلى موعد غير محدد. وعقد الاتحاد اجتماعا مع لجنة السيداو من خلال منصة زووم تمت مناقشة وضع المرأة في ظل جائحة كورونا.

٣. الجمعيات الخيرية.

منذ أكثر من أربعين عاما تأسس في البحرين أول صندوق خيري (١٩٧٩) وتحولت فيما بعد جميع الصناديق إلى جمعيات خيرية توافقاً مع القانون، وقد بلغ مجموع هذه الجمعيات حتى سبتمبر ٢٠٢٠ ما يقارب من ١١٣ جمعية خيرية، وهو العدد الأكبر في أنواع منظمات المجتمع المدني، وهذه الجمعيات تعني بشئون توفير بعض المستلزمات الضرورية للأسرة المحتاجة والمتعففة وذوي الدخل المحدود، بغرض التخفيف من تأثير مشكلة الفقر (الهدف الأول، الذي ينص على: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، وتقدم هذه الجمعيات مساعدات مادية لما يصل الى حوالي ١٢ ألف عائلة (حسب دراسة نشرت في عام ٢٠١٤م). هذا بالاضافة لما

تقدمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسة الملكية للأعمال الأنسانية، في مساعدات ودعم للأسر الفقيرة، وبسبب انتشار فايروس كوفيد — ١٩ (الكورونا) عملت هذه الجمعيات على تقديم مساعدات خاصة، لمتضرري الكورونا من أصحاب الأعمال الخاصة والموسمية.

٤. الجمعيات العاملة في المجال الصحي.

تأسست في البحرين منذ السبعينات مجموعة من الجمعيات الأهلية العاملة في المجالات الصحية المختلفة بلغت تقريبا ٢٨ جمعية حسب ما نشرته وزارة الصحة على موقعها الأليكتروني، وتساهم أغلب هذه الجمعيات في مجال التثقيف ودعم بعض المرضى من أصحاب الأمراض المستعصية مثل أمراض السكر، السرطان، أمراض الكلي وأمراض الدم الوراثية أو أصحاب الاحتياجات الخاصة، وجمعيات أخرى تنشط في مجالات الصحة المختلفة، وهذا ما يساهم في تحقيق الهدف (الثالث، والذي ينص على: الصحة الجيدة والرفاه، وضمان تمتع الجميع بأنماط وعيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار).

٥. الجمعيات الحقوقية ودورها في نشر ثقافة حقوق الانسان.

توفر الآليات الأممية لحقوق الأنسان فرصة مناسبة لعقد حوار وتعاون بين الجهات الرسمية ومنظمات حقوق الانسان من خلالها يمكن طرح أهداف التنمية المستدامة أجندة ٢٠٣٠ والتعاون بين الطرفين فيما يتعلق بمناقشة السياسات العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن يطلع به المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بالاهداف المجتمعية العامة مثل القضاء على الفقر والتعليم والعمل اللائق وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصحة وحقوق المرأة والمساواة. كما يمكن لهذه الجمعيات المساهمة في تثقيف المجتمع فيما يتعلق بالحقوق بشكل عام والتي تعتبر أهداف التنمية المستدامة المعبر الأساسي لما يرد في المواثيق والعهود الدولية والحقوق المدنية والسياسية والحقوق الثقافية والاقتصادية، وتعتبر التقارير التي تقدمها هذه الجمعيات حول تنفيذ الاهداف أحد الأدوات المهمة لهذا التقييم والتي نصت عليها تلك العهود كما وردت في الفقرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وعلى الأخص الفقرات (٨، ٣٥، ٥٢).

٦. تقارير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أجندة ٢٠٣٠.

أما فيما يتعلق بإعداد بعض منظمات المجتمع المدني تقارير حول تنفيذ البحرين لأهداف التنمية المستدامة أو تقارير لعهود واتفاقيات دولية صادقت عليها البحرين مثل اتفاقية السيداو والحقوق المدنية والسياسية وغيرها، ونعتقد إن الجهات الرسمية لم تقدم الدعم اللازم لجهود منظمات المجتمع المدني لإعداد تقاريرها من حيث تمكينها القيام بذلك أو مشاركتها في فرق العمل الرسمية التي تولت إعداد هذه التقارير، حيث لم تتم دعوة منظمات المجتمع المدني في أي من لقاءات تلك الجهات مع المنظمات الدولية التي تمت أو في المؤتمرات الدولية التي عقدت في البحرين.

التوصيات.

١. منح منظمات المجتمع المدني المزيد من حرية العمل والاستقلالية، ودعم جهودها من خلال توفير البيئة المناسبة لعملها. وتوفير الدعم اللازم لمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد سنويا.
٢. مشاركة منظمات المجتمع المدني في الجهود الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. تقديم الدعم الفني والمادي والتدريب المناسب لمنظمات المجتمع المدني لإعداد تقارير وطنية.
٤. اقرار قانون حق الحصول على المعلومات لدعم توفر الموارد اللازمة لمنظمات المجتمع المدني.
٥. تعزيز نظام النزاهة والمسائلة.

انتهى